القرار الذي قد يريح الصناعيين

القروض الإنتاجية بلا سقوف و٧٥ بالمئة من قروض المصارف إنتاجية

غرفة صناعة حلب: قيمة مضافة لحلب بسبب ارتفاع عدد المنشآت التي تعرضت للتخريب والدمار

| عبد الهادي شباط

أصدر مجلس النقد والتسليف أمس القرار ٢٠٤ متضمناً الضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الأخرى.

واعتبر المجلس في توضيحه حول القرار أنه جاء في إطار التوجهات الحكومية الحالية نحو دعم القطاعات الإنتاجية بشكل عام، وتلبية للمتطلبات المتعلقة بضرورة إعادة النظر بضوابط وسقوف وقطاعات منح التسهيلات الائتمانية بما يساعد المصارف العاملة في سورية على توظيف أموالها بالشكل الأمثل وبالتالي القدرة على المنافسة واستقطاب إيداعات جديدة الأمر الذي يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

وتضمن القرار مجموعة من الضوابط بين «النقد والتسليف» أنها مضافة إلى الضوابط المحددة بقرارات المجلس المعمول بها حالياً لمنح التسهيلات الائتمانية بكل أنواعها ولمختلف القطاعات ومن دون تحديد للسقوف وقد تم الاعتماد على القطاعات الواردة في دليل التصنيف الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١ مع بداية العام الجاري والطلب من المصارف تخصيص النسبة الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية لديها للقطاعات الإنتاجية بحيث لا تقل عن نسبة ٧٥ بالمئة، مع تحديد شروط لعملية المنح حسب القطاع المستهدف منها: تقديم المقترض جدوى اقتصادية معدة أصولاً تثبت توفر تدفقات نقدية للمشروع قادرة على تغطية عبء الدين، منح التسهيلات على مراحل ترتبط بمراحل تنفيذ المشروع بالنسبة للمشروعات الإنتاجية، تحديد نسب التمويل للمشروعات من خلال الربط مع القيمة المضافة التي يحققها منتج المشروع، ضوابط خاصة حول الضمانات المطلوبة مقابل التسهيلات التي ستمنح وفق أحكام القرار المذكور، إضافة إلى ضوابط خاصة حول آلية صرف التسهيلات ومنح التسهيلات الدوارة /المتجددة.

وأوضح خازن غرفة صناعة دمشق وريفها جورج داود أن القرار مهم وينسجم مع روح الكثير من الاجتماعات التي دارت خلال الفترة الماضية بين الصناعيين والجهات الحكومية لتأمين التسهيلات اللازمة لدعم القطاع الصناعي وتعزيز معدلات الإنتاج، ومن هذه التسهيلات تأمين التمويل اللازم للصناعيين الذين يحتاجون إلى مصادر تمويل وخاصة من تضررت منشآتهم ويرغبون في إعادة إصلاحها وترميمها من جديد.

ورأى نائب رئيس غرفة صناعة حلب مصطفى كوايا أن القرار يحمل قيمة مضافة في حلب لجهة ارتفاع عدد المنشآت الصناعية التي تعرضت للتخريب والدمار وتحتاج إلى التمويل لإعادة تأهيلها على التوازي مع حاجة الكثير من الصناعيين لترميم خطوط إنتاجهم أو إحداث خطوط إنتاج جديدة، كما يحتاج بعض الصناعيين إلى تمويل مستورداتهم وتأمين المواد الأولية لصناعاتهم.

ولم يحدد القرار نسبة الفائدة على القروض تاركاً الأمر للمصارف لتحديدها حيث اكتفى القرار الجديد بفتح سقف القرض ووضع ضوابط الإقراض مع الإشارة إلى أن المصارف تسدد فوائد على الودائع بقيمة ١١٪ ما يعني أن أي قرض قد يكون بفوائد تتجاوز هذه النسبة وتصل في بعض المصارف إلى ٢١٪.

اتفاق البيض

المنتجون يلزمون أنفسهم بالحفاظ على سعر البيض ٢٠ ألف ليرة حتى نهاية حزيران

سعد الدين لـ«الوطن»: مطالبنا إيقاف تدخل الجمارك في عملنا والسماح بحركة الذرة الصفراء

| رامز محفوظ

بناء على نتائج الاجتماع الذي عقد مؤخراً بين منتجي بيض المائدة ومدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق تمام العقدة، عقدت لجنة مربي الدواجن عدة اجتماعات مع فعاليات التسويق الرئيسية لمادة البيض في دمشق تم خلالها تأكيد أهمية الالتزام بالأسعار التي تم الاتفاق عليها مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال الاجتماع الذي عقد مؤخراً سواء لسعر البيع من أرض المدجنة أو للحلقات التسويقية المختلفة على أن يكون سعر البيع النهائي لطبق البيض وزن ١٨٠٠ غرام وما فوق للمستهلك ٣٠ ألف ليرة بحيث يبقى هذا السعر سارياً حتى نهاية الشهر الجاري ومن ثم تتم مناقشة الأسعار مع مديرية التجارة الداخلية، كما تم تأكيد ضرورة أن يتحمل أي من العاملين في الإنتاج «السلاسل التسويقية» مسؤوليته عند حدوث أي مخالفة بحيث يتم تطبيق مواد قانون حماية المستهلك على جميع المخالفين.

«البرونشيت» يتحمل مسؤولية ارتفاع الأسعار

بدورهم شدد منتجو الدجاج على ضرورة متابعة ما تم الاتفاق عليه بينهم وبين مديرية التجارة الداخلية بدمشق لجهة تسهيل نقل محصول الذرة الصفراء المحلية بين المحافظات المنتجة والمداجن في باقي المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين أنه خلال الاجتماع مع مدير التجارة الداخلية بدمشق تحدث منتجو البيض عن هواجسهم وأبرز ما يعانونه بهدف إيجاد حل سريع لها وكان أبرز مطالبهم ضرورة تحريك الذرة الصفراء المحلية بين المحافظات ووقف تدخل دوريات الجمارك في عملهم كما طالبوا بإعطاء منتجي البيض في محافظة ريف دمشق المازوت الزراعي أسوة ببقية المحافظات التي تحصل على المادة، مشيراً إلى أن الهدف من الاجتماع مع مدير التجارة الداخلية الوقوف على مشكلات مربي الدواجن وإعطاء صورة واضحة للتموين عن واقع الأسواق.

وأوضح سعد الدين أن ارتفاع أسعار البيض مؤخراً ليس بسبب زيادة الاستهلاك إنما بسبب إصابة قطعان الدجاج البياض بمرض «البرونشيت» الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج البيض وبالتالي قلة العرض.

ولفت إلى أنه تم الاتفاق مع مديرية التجارة الداخلية بدمشق على تحديد سعر مبيع صحن البيض بـ٣٠ ألف ليرة حتى نهاية الشهر الجاري وذلك ريثما تعود قطعان الدجاج البياض لإنتاجها الطبيعي في حين أن تكلفته على المنتج أكثر من ٣١ ألف ليرة، كما تم الاتفاق على تحديد سعر كيلو الفروج الحي بـ١٩ ألف ليرة حتى نهاية الشهر، مبيناً أن الهدف من الاتفاق على تحديد السعر حتى نهاية الشهر ضبط الأسعار في السوق حتى نهاية عيد الأضحى وعدم حدوث تلاعب بالأسعار مع زيادة الطلب خلال فترة العيد.

وأكد أن دوريات حماية المستهلك في دمشق كلفت جولاتها أمس على أسواق بيع بيض المائدة لمراقبة مدى الالتزام بالتسعيرة المتفق عليها ومعاقبة المخالف للتسعيرة المحددة.

الجدير ذكره أن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق دعت مؤخراً إلى اجتماع ضم عدداً كبيراً من منتجي الدجاج والعاملين في الإنتاج «السلاسل التسويقية» لمناقشة تكاليف الإنتاج وهوامش الربح المقررة وذلك بهدف كبح جماح ارتفاع الأسعار بالسوق التي شهدت تطوراً مفاجئاً في الآونة الأخيرة متأثرة بارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج وتم خلال الاجتماع الاتفاق على تخلي المنتجين عن نسبة من أرباحهم المقررة بموجب القوانين كنوع من التدخل الإيجابي من قبلهم لمصلحة المستهلك الذي يواجه حالياً صعوبات كبيرة في تأمين احتياجاته الغذائية ولاسيما أن بيض المائدة يعتبر حالياً من أرخص مصادر البروتين الحيواني ويقوم بتعويض الأسر عن النقص الحاد في مصادر البروتين الحيواني الأخرى من لحوم حمراء ومشتقات الحليب وغيرها.

وكانت قد شهدت أسعار البيض والفروج وأجزائه خلال الأيام القليلة الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق بعد أن شهدت انخفاضاً خلال الشهر الماضي حيث وصل سعر مبيع البيضة الواحدة للمستهلك لـ١٢٠٠ ليرة وتراوح سعر مبيع كيلو الفروج الحي ما بين ٢١ و٢٣ ألف ليرة كما تراوح سعر كيلو الشرحات ما بين ٤٧ و٥٠ ألف ليرة وكيلو السودة ما بين ٢٨ و٣٠ ألف ليرة كما تراوح سعر كيلو السكستا ما بين ٢٩ و٢٩ ألف ليرة والوردة ما بين ٢٥ و٢٨ ألف ليرة.

التأمين على المركبة بلا براءة الذمة المرورية

مدير عام هيئة التأمين لـ«الوطن»: الإجراء كان مخالفاً وغير تأميني ولا قانوني

| الوطن

عممت هيئة الإشراف على التأمين على شركات التأمين والاتحاد السوري لشركات التأمين بعدم طلب براءة ذمة مرورية للمركبة عند تأمينها، بناء على موافقة رئاسة مجلس الوزراء على مقترح الهيئة بإنهاء الربط بين براءة الذمة ووثيقة التأمين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد أنه بموجب هذا التوجيه فإن التأمين على المركبات بات غير ملزم بتقديم براءة ذمة مالية من المرور وأن هذا الإجراء بالأصل غير صحيح تأمينياً أو قانونياً خاصة أن التأمين الإلزامي على المركبة هو تجاه الغير ولا يتعلق الأمر بوجود مخالفة مرورية على المركبة، كما بين أن هذا الإجراء خفف على المواطن مالك المركبة الكثير من التعب لجهة مراجعة الإدارات المرورية كما خفف من النفقات والمصاريف حيث تحرص الهيئة على تقديم خدماتها بأقل قدر ممكن من التكاليف والنفقات.

وكان العديد من أصحاب المركبات يعانون من الحصول على براءة الذمة لجهة الوقت الذي تحتاجه أو العمولات التي كانت تذهب لبعض الوسطاء لتأمينها وهي بالأصل بقيمة لا تتجاوز ٣٠٠ ليرة.

وأكد محمد أن عدم حيازة هذه الوثيقة وقت الحادث يعرض مالك المركبة وسائقها لسداد تعويضات كبيرة من حسابهما الخاص للمتضررين، في حين يكون من مسؤولية شركة التأمين سداد التعويضات في حال حيازتها.

كما بين محمد أن تأمين المسؤولية المدنية للمركبات (التأمين الإلزامي) يمثل خدمة إنسانية اجتماعية تسعى الهيئة إلى تعزيزها ووصولها بشتى الوسائل لمصلحة المتضررين من حوادث السير في وقتها المناسب، وكذلك الارتقاء بها وبصورة تقديمها لمصلحة مستخدمي الطريق سواء المتضررين أم سائقي المركبات من خلال الإشراف والتنسيق الدائم مع الاتحاد السوري لشركات التأمين.

تعديل ضريبة الدخل أصبح بعهدة مجلس الشعب

عضو مجلس: القانون طرأ عليه الكثير من التعديلات وبات يربك العاملين في الدوائر المالية

| الوطن

كشف عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي لـ«الوطن» أن المشروع الحكومي لتعديل القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ المتعلق بضريبة الدخل أحيل للمجلس وسيتم مناقشته من خلال اللجان المختصة (لجنتي القوانين المالية والدستور)، مبيناً أن هذا القانون طرأ عليه الكثير من التعديلات التي باتت تربك العاملين في الدوائر المالية والمكلفين وأن المشروع يشتمل على تعديلات لكل زمر ضريبة الدخل من ضريبة الأرباح وضريبة الدخل المقطوع والرواتب والأجور.

وعن تعديل الحد الأدنى المعفى من الأجور الشهرية بين أن ما يتم تداوله هو إعفاء الحد الأدنى من الأجور الحالية بحدود ٩٣ ألف ليرة من الأجر الشهري لكن ذلك مازال مجرد تداول في حين لم تحدد اللجان الدراسة في المجلس شيئاً حول الموضوع حتى الآن.

بينما تسعى الإدارة الضريبية لإصلاح المطرح الضريبي عبر نفاذ الربط الإلكتروني والتوسع به بما يسمح في إظهار أرقام الأعمال الحقيقية للمكلفين وإبعاد العامل البشري والتخفيف من دوره وكل ذلك على التوازي لتخفيض المعدلات الضريبية خلال المرحلة الحالية.

وتتزامن هذه الإحالة لمجلس الشعب مع الجلسات والاجتماعات التي كشفت منها هيئة الضرائب والرسوم على مدار الأسابيع الماضية وفتح حوارات مع ممثلي القطاعات الاقتصادية تتناول بشكل أساسي التعريف بالمحاور الأساسية لخطة إصلاح النظام الضريبي وفق ما أقرته لجنة إصلاح النظام الضريبي ضمن التي يتم العمل عليها، بالإضافة إلى التعريف بمشاريع الإدارة الضريبة وانعكاسها الإيجابي على العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتحسين كفاءة التكليف والخدمات المقدمة للمكلفين.

تخفيض نسب الأرباح لفعاليات الدخل المقطوع

بينما أكد مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس في تصريح سابق لـ«الوطن» أن كل ذلك يهدف لتعزيز وتحقيق الثقة المتبادلة وزيادة مستوى العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي ضمن خطة عمل الإدارة الضريبية في مجال الإصلاح الضريبي والتواصل مع المكلفين.

وأنه تم التركيز على كل ما يتعلق بمنظومة الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة من المكلف مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبة، لأن هذا المشروع هو محور أساسي في العمل للوصول إلى العدالة الضريبية وتعزيز كفاءة تدقيق البيانات الضريبية للمكلفين انطلاقاً من قيودهم وسجلاتهم لتحقيق مستوى عال من العدالة الضريبية.

وتمت مناقشة تخفيض نسب الأرباح الصافية للفعاليات والأنشطة للمكلفين من فئة الدخل المقطوع بما يتناسب مع الظروف والوقائع الحالية لنشاطهم.

«بضاعتنا ردت إلينا» بأضعاف مضاعفة

البيطار لـ«الوطن»: لدينا خبرات وإمكانات برمجية كبيرة تعاني من قلة الثقة بالمنتج الوطني

| طلال ماضي

بعد ١٠ سنوات من تداول مصطلح الحكومة الإلكترونية والعمل على تنفيذه وفق ثلاث مراحل بدأت عام ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة الإستراتيجية الوطنيّة للتحوّل الرّقمي للخدمات الحكوميّة، وفي أحدث تقرير للمنظمة العربية للاقتصاد الرقمي تم تصنيف سورية ضمن المجموعة الثالثة التي تحتاج إلى حل، ولديها تراجع في موضوع المعرفة والبنية التحتية والمؤسسات.

وبين انتشار الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي والعربي وخسارة الخبرات السورية لمصلحة الشركات العربية والأجنبية، وتراجع موقع سورية تكنولوجياً، والعمل عن بعد بسبب تدني الرواتب داخل سورية، يقدم الشباب السوري خبراتهم البرمجية للشركات الخارجية، وتبيع الشركات الأخيرة المصانع السورية منتجات الشباب السوري بمبالغ طائلة.

وبين مدير التعاون العلمي والإعلام والنشر في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا الدكتور شادي البيطار في تصريح لصحيفة «الوطن» أن سورية تملك من الخبرات في مجال البرمجة الكثير، ولدينا أبحاثا علمية وأكاديمية وخبرات تعمل على أرض الواقع في الذكاء الاصطناعي، وابتكارات تكنولوجيا المعلومات، لكن هذه الأعمال موجهة للعمل في شركات خارجية، وهناك حاجز مع الجهات الصناعية والجهات العامة سببه قلة الثقة بالمنتجات الوطنية، ونعمل اليوم على إعادة هذه الثقة المفقودة، وإرسال رسالة أن هناك شباباً واعداً لديه إمكانات برمجية، ويمكن للقطاع الخاص التعاون والاستفادة منهم لتحقيق نجاح في التحول الرقمي.

وأوضح البيطار أن الشركات الصناعية السورية تتحول في مجال الذكاء الصنعي إلى شراء المنتجات من مورد خارجي، وشركة برمجة خارجية، وهذا المورد الخارجي يعتمد للأسف على إمكانات شبابنا الوطنية في البرمجة، وشبابنا تعملون في البرمجة عن بعد لشركات تقدم لنا حلولاً، وهذا الشيء مؤسف وسببه الأساسي البروبغندا الإعلامية التي تسوق المنتج الأجنبي وتقدمه على أنه أفضل من المنتج المحلي، وهذا لا ينطبق فقط على حلول التكنولوجيا فقط بل على جميع الصناعات.

وأشار البيطار إلى أن هناك جهات إن كانت بالهيئة العليا للبحث العلمي ومركز دراسات البحوث العلمية والطاقة الذرية والمعهد العالي للعلوم التطبيقية تقدم أبحاثاً نظرية ومنتجات عملية، ولدينا مديرية الخدمات البرمجية وتقدم مشاريع تطبيقية على أرض الواقع، ومن المشاريع التي تم تنفيذها أتمتة أعمال وزارة العدل، ومشروع المستشفيات والعقارات والحوكمة الإلكترونية، ويتم الاعتماد على حلول يتم تطويرها في المعهد العالي للعلوم التطبيقية، ولا نشتري شيئاً من الخارج ومع ذلك مازالت الثقة بكوادرنا ضعيفة، ونتجه للخارج من أجل شراء منتجات يقوم الشباب السوري بتطويرها، والجهات الصناعية تدفع للمطور الخارجي أموالاً طائلة على حين لا تدفع للمطور السوري لعدم الثقة بعمله.

ودعا البيطار إلى تنفيذ الدعاية وإقناع الصناعيين والتجار بالأعمال التي يقوم بها الشباب السوري، ومنح شركات البرمجة الناشئة تسهيلات ضريبية وتسويق مشاريعهم وعدم ترك هذه الخبرات كجزر عائمة وحيدة في مكان ما.

وقال البيطار: نحن بحاجة إلى المزيد من التطبيقات، والسوق يتحمل المزيد منها، ومن المحزن رؤية الشباب السوري يعمل لدى شركات خارجية وعدم توجيه عمله نحو الداخل، لكن وبصراحة الشركات الخارجية تُقدر تعبه أكثر من الداخل، والشركات الداخلية همها الربح السريع ولو كانت التسهيلات مقدمة إلى شركات البرمجة منطقية ومشجعة لما كانت وجهة أعمالها إلى الخارج.

ومن يتابع سبب التعثر في الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي اليوم أمام هذا الكم الكبير من الخبرات السورية يجد أن هناك قلة ثقة وعدم وجود خطة واضحة للاستفادة من هذه الخبرات لبناء البلد وتطويره.